سياسات التحوط الكلي والاستقرار المالي
وتداخلاتها مع السياسة النقدية•

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير المالية،،
الضيوف الكرام،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أود في البداية وفي هذا اليوم المبارك من أيام دولة الكويت الغالية وأمام هذا الجمع الطيب أن أرفع أسمى معاني الاعتزاز والفخر لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه بمناسبة تسمية سموه "قائداً للعمل الإنساني" ودولة الكويت "مركزاً للعمل الإنساني" من قبل منظمة الأمم المتحدة وأدعو المولى جل وعلا أن يحفظ سموه ويرعاه بموفور الصحة والعافية والعمر المديد وأن يديم على بلدنا الحبيب نعمه الجزيلة.

كما أود أن أُعبِّر عن سروري بالمشاركة في هذا المؤتمر الذي تنظمه مؤسسة "يورومني"، وتستضيفه دولة الكويت. وأشكر الدعوة الكريمة لي للتحدّث مع هذا الجمع المميّز من أصحاب الاختصاص والمهتمين، كما أود أن أشكر القائمين على حسن الإعداد واختيار موضوعات هذا المؤتمر وجميع المشاركين في فعالياته.

الحضور الكرام،،

سأتناول في كلمتي هذه بعض الجوانب المتعلقة بالاستقرار المالي وسياسات التحوط الكلي وتداخلاتها مع جوانب عمل السياسة النقدية، بالإضافة إلى بيان بعض جوانب حزمة إصلاحات بازل (٣) وجهود بنك الكويت المركزي في تطبيقها، إلى جانب ضوابط تمويل العقار السكني في إطار سياسات التحوّط الكلّي الرامية لتعزيز الاستقرار المالي.

• كلمة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل في مؤتمر اليورومني، المنعقد في دولة الكويت (٩ سبتمبر ٢٠١٤).

وبذلك، تُعتبَر كلمتي هذه، في جانبٍ منها، امتدادًا واستكمالًا لما تناولْتُه أمام هذا المؤتمر في إبريل من العام الماضي، حيث تناولت تجربة بنك الكويت المركزي في مجال سياسات التحوط الكلي، لاسيّما تلك المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، والكفاية الرأسمالية، والسيولة، والائتمان المصرفي، والاستثمارات المالية، واختبارات الضغط الدورية، والعمل المستمر الدؤوب لتحسين مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، وكل ذلك في إطار المساعي المتواصلة لبنك الكويت المركزي للحد من المخاطر النظامية. واستكمالاً لذلك، سأتناول اليوم بعض جوانب جهود بنك الكويت المركزي في إطار تطبيق سياسات التحوط الكلي، من خلال التركيز على تعليمات كفاية رأس المال بازل (٣) وضوابط تمويل العقار السكني.

وقبل ذلك، أرى من المناسب أن أتحدّث بإيجاز عن الدور الأساسي الذي تمارسه مختلف البنوك المركزية دون سواها، وأقصد في ذلك السياسة النقدية كاختصاص حصري للبنوك المركزية في مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد، لا بدّ من التأكيد، على أن السياسة النقدية ترتبط لزومًا بالمستوى العام للأسعار أي بما يُعرَف بالاستقرار النقدي . وقد أثبتت البنوك المركزية وطوال عقود مضت قدرتها على القيام بدورها في هذا الشأن، وتبوّأت موقع الصدارة ضمن جهود السلطات للحدّ من الضغوط التضخمية، لاسيّما عند توافر القدر اللازم من الاستقلالية للبنوك المركزية في رسم وتنفيذ سياساتها النقدية. وضمن ذلك، يبرز الدور المحوري للقطاع المصرفي والمالي كقناة التأثير الأساسية التي تتحرك من خلالها السياسة النقدية. حيث أن كفاءة وفاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها تعتمد بشكلٍ أساسي على سلامة ومتانة أوضاع وحدات ذلك القطاع. ولذلك، فإن أهمية القطاع المصرفي والمالي وسلامة أوضاع وحداته لا ترتبط فقط بكونه أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر وتتأثر باتجاهات الأداء الاقتصادي العام، بل أيضًا، وبذات القدر من الأهمية، كونه الحلقة الأهم والقناة الأساسية لعمل السياسة النقدية للبنك المركزي.

الأخوة الكرام،،

جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما نجم عنها من تداعيات، لا يزال العديد منها قائمًا، لتُسلّط الضوء على العلاقة المتداخلة بين الاستقرار النقدي من جانب وما بات يعرف بالاستقرار المالي من جانب آخر، وعلاقة كليهما بالاستقرار الاقتصادي بوجهٍ عام.

ولعل أحد أبرز الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية ما يرتبط منها بمدى ملاءمة أدوات السياسة النقدية (وأعني بذلك أسعار الفائدة أساسًا) لتحقيق متطلبات الاستقرار المالي. وفي هذا الخصوص، تكاد تجمع الآراء على أن أدوات السياسة النقدية تُعتبَر "عامة الأثر" نسبيًا (Blunt). وهذا، في واقع الأمر، قد يكون سر فاعليتها، حيث أن الاستقرار النقدي هو بالتعريف هدف "شمولي" وكلّي يرتبط بالمستوى العام للأسعار وليس فقط أوضاع الأسعار في قطاع اقتصادي معيّن. إلى جانب ذلك، تنبغي الإشارة إلى أن امتداد تجربة البنوك المركزية في رسم وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي ترتَّب عليه وضوح دقيق نسبيًا من حيث التعريف والأدوات والأهداف.

أما الاستقرار المالي، فقد تزايدت أهميته وتعاظم الاهتمام به منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويمكن القول بأن تزايد اهتمام البنوك المركزية بموضوع الاستقرار المالي وسبُل تحقيقه إنّما يرتبط في جانبٍ مهم منه بأحد الدروس المستفادة من هذه الأزمة وما كشفت عنه بشأن الدور الهام للاستقرار المالي في تعزيز كفاءة وفاعلية السياسة النقدية. وبشكلٍ أكثر تحديدًا، أصبح من الواضح أن السياسة النقدية وأدواتها "عامة الأثر" كما أشرْت لا تتمكن منفردة من تحقيق الاستقرار المالي. ومن هنا برزت الحاجة لما بات يُعرَف بسياسات التحوّط الكلّي المصمَّمة والموجّهة لتحقيق الاستقرار المالي. ومن هنا أيضًا يبرز التأثير المتبادَل بين السياسة النقدية وسياسات التحوّط الكلّي ضمن إطار الدور المحوري المزدوج للقطاع المصرفي والمالي.

ولذلك أصبحت "**سياسة التحوط الكلي**" تشكل أحد المحاور المهمة ضمن أطر العمل التنظيمية والرقابية، وذلك في ضوء ما كشفت عنه تلك الأزمة من أن سياسات التنظيم والرقابة الجزئية لا تكفي لضمان عافية النظام المصرفي والمالي ككل، وإنما يتوجب مساندتها بنهج أكثر شمولية للسلامة التحوطية الكلية من أجل الحد من المخاطر النظامية وحماية النظام المالي. **وتُعرَف سياسة التحوط الكلي** بأنها **تلك السياسة التي تستخدم الأدوات الموجهة للحد من المخاطر النظامية والتصدي لأي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي في الاستمرار في تقديم الخدمات المالية الأساسية التي قد يترتب على انقطاعها أو اضطرابها نتائج خطيرة على الاقتصاد الحقيقي.** وفي هذا الإطار تركز سياسة التحوط الكلي على موضوع الترابط بين المؤسسات المصرفية والمالية وتداخلها مع الأسواق ومـدى انكشاف هذه المؤسسات على المخاطر الناجمة عن المتغيرات في أداء الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية. وبذلك تتمثل أهداف سياسة التحوط الكلي في صيانة الاستقرار المالي من خلال تطبيق أدوات التحوط المناسبة لمكافحة الاختلالات المالية والحد من مخاطر وقوع أزمات على

النطاق الواسع للنظام المالي التي يترتب عليها تكاليف باهظة على الاقتصاد الوطني، مع توفير التدابير اللازمة لاحتواء آثار التقلبات الحادة على الاقتصاد الحقيقي. وفي هذا الصدد، أودّ الإشارة إلى تجربة بنك الكويت المركزي الغنية والممتدة في مجالات التحوّط الكلّي، حيث بادر في إطار سياساته وبرامجه الرقابية إلى وضع العديد من الضوابط منذ بداية التسعينيات والتي غدت الآن تشكل منظومة متكاملة من سياسات التحوّط الكلّي المتعارَف عليها.

هذا ويواصل بنك الكويت المركزي جهوده الحثيثة للارتقاء بأساليب وأدوات الإشراف والرقابة. وتأتي تلك الجهود المتواصلة في إطار مساعي بنك الكويت المركزي لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي، وبما يتّسق مع المعايير الدولية للرقابة الفعّالة، وبشكل خاص ما يصدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومنها المعايير الصادرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣). ويولي بنك الكويت المركزي أيضاً أهمية خاصة لتطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر وإجراء إختبارات الضغط المالي لتعزيز قدراتها على مقاومة الصدمات ومواجهة الظروف والتطورات الضاغطة، وصولاً إلى تحقيق هدف ترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، أودّ أن أُسلِّط الضوء في عُجالة على موضوعين يُمثّلان نموذجًا لجهود بنك الكويت المركزي خلال العام المنصرم، حيث يُمثّلان في جوهرهما تجسيدًا لأبعاد سياسات التحوّط الكلّي التي تستهدف في الأساس ترسيخ أسس الاستقرار المالي في البلاد.

الموضوع الأول، هو ما أصدره بنك الكويت المركزي في شهر يونيو من العام الجاري ٢٠١٤ من تعليمات بشأن معيار كفاية رأس المال بازل (٣) بشكلها النهائي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. ولقد سبق وأن اعتمد البنك المركزي، في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٣، هيكل رأس المال الرقابي لهذا المعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه دراسة الأثر الكمّي من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل (٣). وتماشيًا مع مقررات لجنة بازل، تضمّنت تعليمات بنك الكويت المركزي ما ينطوي عليه هذا المعيار من أدوات تحوط كلي تتمثل في تحديد متطلبات رأس مال إضافية في صورة مصدّات رأسمالية تحوطية (Conservation Capital Buffer)، ومصدّات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية (Countercyclical Capital Buffer)، وكذلك متطلبات رأس مال إضافية للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي (Domestic

Systematically Important Banks – D-SIBs)، وذلك بهدف توفير قواعد رأسمالية أقوى لهذه البنوك وزيادة قدرتها على مقاومة الصدمات والضغوط المالية.

واستكمالاً لتطبيق هذه الإصلاحات، يمضي بنك الكويت المركزي قُدُمًا في وضع المعايير الأخرى لحزمة بازل (٣)، والمتمثلة في معيار نسبة الرفع المالي ومعياري السيولة بناءً على خطة زمنية مدروسة، وأخذاً بالاعتبار نتائج دراسات الأثر الكمي لتطبيق هذه المعايير. وغني عن البيان أن معايير السيولة التي تشملها حزمة إصلاحات بازل (٣) تُعتبَر بدورها من قبيل أدوات التحوط الكلي نظرًا لأنها موجهة لتعزيز سيولة البنوك من خلالها إحتفاظها بأصول سائلة عالية الجودة، وكذلك تدعيم مصادر الأموال المستقرة للبنوك وتخفيف الاعتماد على التمويل قصير الأجل. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الرفع المالي(Non- Risk Based Leverage Ratio) تُعتبَر أيضًا أداة تحوط كلِّي، أخذًا بالاعتبار وظيفتها كآلية داعمة ومكملة للإطار العام لنسبة كفاية رأس المال التي تستند إلى المخاطر التي تواجهها البنوك.

أما الموضوع الثاني فيرتبط بتنظيم أنشطة تمويل العقار السكني، حيث أصدر بنك الكويت المركزي في شهر نوفمبر عام ٢٠١٣ تعليمات إلى البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل المحلية تتضمن ضوابط بشأن التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في المناطق السكنية. وقد جاءت هذه التعليمات في ضوء ما تبين لبنك الكويت المركزي من تسارع واضح في نمو هذا النوع من التمويل مقرونًا بارتفاعات ملموسة في أسعار السوق لهذا النوع من العقار، أخذًا بالاعتبار الأهمية الخاصة لهذا النوع من التمويل وملامسته وارتباطه بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، علاوةً على أهميته لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وآثاره على المحافظ التمويلية لدى الجهات المانحة له. وقد تم إصدار تلك التعليمات لتُكمِل مجموعة الضوابط القائمة والمعمول بها بشأن القروض الاستهلاكية والمقسطة، ولتُشكّل في مجموعها منظومة متكاملة لإطار متطلبات السياسة التحوطية الكلية.

وبطبيعة الحال، ينبع اهتمام بنك الكويت المركزي بوضع الضوابط المنظمة لأنشطة تمويل العقار السكني من منطلق الوعي بمدى أهمية وتأثير تلك الأنشطة على سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي، ولعل من المفيد أن أشير في هذا المجال إلى ما ذكره "جون كنليف" نائب محافظ بنك إنجلترا للاستقرار المالي في كلمته في شهر يوليو ٢٠١٤ أمام مؤتمر الأعمال الدولي في ليفربول من أن ما

لا يمكن لبنك إنجلترا فعله هو معالجة الاختلال بين العرض والطلب للمنازل في المملكة المتحدة، حيث لا يستطيع بنك إنجلترا أن يبني منزلاً واحداً، وأن ما يجب التركيز عليه كسلطة رقابية هو المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي، ومنوهاً إلى أن الخطر الأساسي هو أن تستمر أسعار المنازل في الإرتفاع بقوة بما قد يؤدي إلى تزايد هذه المديونيات وتركزاتها، وهي المخاطر التي يتعرض لها المزيد من الناس بسبب إقدامهم على تحمل ديون كبيرة مقارنة بمداخيلهم. (انتهى كلامه)

هذا ولقد أكّدت الضوابط والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي على ضرورة وضع حدود موضوعية وواضحة لأنشطة تمويل العقار السكني، وأن تكون عملية منح التمويل مستندة إلى دراسة ائتمانية متكاملة لمدى ملاءة العميل ومركزه المالي، مع التحقق من توافر تدفقات نقدية لديه تكفي للوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.

كذلك، حددت الضوابط الحدود القصوى للتمويل الذي يُمكن منحه كنسبة من قيمة العقار الذي يتم تمويله، وهو ما يُرسخ اعتبارات الحصافة في منح ذلك النوع من التمويل، وبما يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال. وانطلاقًا من الحرص على مصلحة العملاء، وتحوّطًا ضد مخاطر تطورات أوضاع السوق، فقد راعت تلك الضوابط التأكيد على عامل الشفافية عند منح التمويل، وذلك من خلال إحاطة العميل بمعدلات الفائدة والعائد والآثار المترتبة على أية تغيرات قد تطرأ عليها، خاصةً في حالة تحرّك أسعار الفائدة نحو الارتفاع والتي تُعتبَر حاليًا عند أدنى مستوياتها التاريخية، وبحيث يكون العميل على دراية تامة بأعباء التمويل التي سيتحملها، هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر، لا يمكن فصله عن سابقه ولا يقل أهمية عنه، هو ما يتعلق بوضع حدّ أقصى لأجل التمويل بما لا يزيد على عشر سنوات، وذلك من منطلق الحرص على ألاّ يصبح العميل أسيرًا لأعباء الوفاء بالتزامات تلك المديونيات لعقود من الزمن، خاصة في ظل عدم وجود قوانين الرهن العقاري في دولة الكويت حتى الآن.

الأخوة والأخوات،،

ختاماً، فإن النظام المصرفي والمالي العالمي يمر حاليًا بعهد جديد من الإصلاحات التنظيمية والهيكلية لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل. لذا يتوجب علينا جميعاً، كسلطات رقابية ووحدات مصرفية ومالية، الاستفادة من تلك الإصلاحات

باستخدام النهج المناسب لتطوير أنظمتنا المصرفية والمالية في ضوء التجارب الإقليمية والدولية وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، أخذاً بالاعتبار الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف في الإقتصاد وعمق علاقتها بالمجتمع.

أُرحِّب مرة أخرى بهذا الحضور الكريم، متمنيًا لهذا المؤتمر أن يحقق فرصة طيبة لتبادل الآراء والأفكار والوصول إلى التوصيات المناسبة لما يناقشه من قضايا ومواضيع.

أشكر لكم حسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

٩ سبتمبر ٢٠١٤